الخطر، بقوة، في الاوساط الوطنية في نابلس، حيث بدأت هذه الاوساط نشاطاً مكثّفاً لتفادي اخطاء رام الله. فمنذ أواخر آذار (مارس) الماضي، أُجريت مشاورات مكثّفة بين أوساط التجار في المدينة، وفي عدد من قراها، لتشكيل كتل انتخابية تمهيداً لاجراء انتخابات لغرفة التجارة والصناعة في نابلس. وعلم أنّ هناك ثلاث كتل يُجرى العمل على بلورتها، هي الكتلة الوطنية، والكتلة الاسلامية، والكتلة التجارية المستقلة (**القدس العربي**، ٢/٤/١٩٩٢).

وتبذل الكتلة الاسلامية وأنصارها في نابلس جهوداً حثيثة بهدف الفوز في الانتخابات المتوقعة، وتحقيق نتائج مماثلة لما حققته في رام الله. ولاثبات ان نابلس المعروفة بأنها معقل كبير من معاقل الحركة الوطنية «ليست بعيدة [من] متناول يد ' حماس ' ونفوذها». ولتحقيق أغراضها تلك، تحاول حماس التغلغل في المؤسسات القائمة، ومنها الغرفة التجارية التي يُنظر اليها كأهم مؤسسة في ظل غياب مجلس بلدي في المدينة، منذ اقالة مجلسها في بداية الثمانينات. ويحاول مندوبو الفعاليات الوطنية التنسيق مع مختلف الفعاليات الاخرى، بما في ذلك أوساط «حماس» والتجار المستقلين، بهدف التوصل الى ائتلاف قوي يتسلّم زمام الغرفة التجارية، ويكون أقدر على خدمة المواطنين والتجار. غير ان حماس تفضل، حتى الآن، خوض الانتخابات ضمن كتلة مستقلة في مواجهة الكتل الاخرى، لا سيما الوطنية، في محاولة منها لاستغلال ما هو قائم من خلافات بين الاطراف الوطنية داخل المدينة (**المصدر نفسه**). من جانبها، تشعر الاوساط الوطنية بضغط تجربة رام الله عليها، وتحاول تجاوز خلافاتها الداخلية بابداء قدر من المرونة والتنازل المتبادل بين الفصائل المؤتلفة في داخل القيادة الموحّدة، وصولاً الى موقف انتخابي موحّد (**المصدر نفسه**).

ووفقاً لمصادر في نابلس، من المتوقع ان يصل المقترعين لانتخابات غرفة التجارة الى ما يقرب من الفين وخمسمئة تاجر. وتجرى، منذ حين، على قدم وساق، عملية تنسيب للغرفة التجارية، وتسديد الاشتراكات. ويمثّل هذا العدد الكبير المتوقع ان يشارك في عملية الاقتراع قاعدة عريضة في المدينة. وبالتالي فان نتائج الانتخابات قد «تعكس وضعاً مستقبلياً للعديد من المؤسسات» الاخرى. ازاء ذلك، يتجه المتنافسون، بكل طاقاتهم، نحو ساحة التجّار المستقلين الذين قالت أوساط نابلسية انهم «قادرون على ترجيح الكفّة بين الكتلتين الوطنية والاسلامية»، فيما لا زال المستقلّون انفسهم مصرّين على خوض التجربة ضمن كتلة مستقلة (**المصدر نفسه**).

عواصف انتخابية

أثار طرح اجراء انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الفلسطينية، انطلاقاً من الخليل، عاصفة من النقاش والمواقف المتباينة في أوساط مختلف التيارات والشخصيات الوطنية.

بدأت المسألة تأخذ أبعادها بعد تلميحات أطلقها منسّق شؤون الحكومة الاسرائيلية، في الارض المحتلة، داني روتشيلد، أظهرت استعداد سلطات الاحتلال للموافقة على إجراء انتخابات بلدية «اذا قدّم الفلسطينيون [اليها] طلباً خطياً بذلك». وكان روتشيلد قد ألمح بذلك في اثناء زيارة قام بها الى الغرفة التجارية المنتخبة في الخليل، بمناسبة عيد الفطر. ومنذ ذلك الحين توزّعت المواقف الوطنية بين قابل ورافض للعرض الاسرائيلي (**الحياة**، ١٤/٤/١٩٩٢).

وقد أربكت الدعوة الاسرائيلية، غير المباشرة، الاوساط الفلسطينية التي صاغت مواقفها منها «وفقاً لمواقفها من مؤتمر السلام»، خصوصاً بعد ان أعاد وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، تكرار الدعوة، مباشرة، معرباً عن أمله في «ان تخدم الانتخابات التي أُجريت للغرفة التجارية [في الخليل] عملية الانتخابات للمجلس البلدي»، متمنّياً ان تجرى الانتخابات في الخليل أولاً (**القدس العربي**، ١٧/٤/١٩٩٢). وهو ما اعتبره رئيس بلدية الخليل المقال، مصطفى النتشة، «محاولة للتخريب في الخليل» (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٤/١٩٩٢)؛ فيما صرّح رئيس الغرفة التجارية في الخليل، هاشم عبدالنبي النتشة، بأن الغرفة دعت ممثلي المؤسسات الوطنية في المدينة الى اجتماع لمناقشة الامر؛ معتبراً ان اجراء انتخابات بلدية ليس قضية سياسية، حيث تنحصر مهمة البلدية في تقديم الخدمات. ونفى النتشة ان يكون اجراء انتخابات بلدية متعارضاً مع اجراء الانتخابات الاشتراعية التي دعا الى اجرائها مشروع المرحلة